

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣١٩**

الخميس، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا –كوادرا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/723)

1823986 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/723)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في جلسة اليوم.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيد أوسكار أدولفو نارانخو تروخييو، نائب رئيس كولومبيا.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2018/723، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أرنو.

السيد أرنو (*تكلم بالإنكليزية*): أغتنم هذه الفرصة لكي أقدم إلى أعضاء مجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/2018/723) بشأن عملية السلام في كولومبيا الذي يغطي الأشهر الأربعة الأخيرة ويتزامن مع انتهاء ولاية الرئيس خوان مانويل سانتوس.

ويشرفني أن تُعطى لي الكلمة، مرة أخرى، مشاركة مع نائب الرئيس أوسكار نارانخو تروخيو، الذي ما برح طوال هذه الفترة، يتصدر الجهود الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام، وتوفير أمتن أساس ممكن لإقامة الحكومة المقبلة، جنبا إلى جنب مع المفوض السامي للسلام رودريغو ريفيرا، وغيره من أعضاء الحكومة.

وقد وضع نائب الرئيس وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا طريقة عمل جيدة: وهي تحديد أولويات فصلية مشتركة بشأن المسائل الخاضعة للتحقق من جانب الأمم المتحدة، واستخدام موارد وقدرات كل منا لتحقيق تلك الأهداف. وربما كان التقدم المحرز جزئيا، كما حدثت حالات تأخير، لكننا حققنا نجاحا في دفع تنفيذ العمل سويا أكبر مما لو كنا نعمل بشكل منفرد.

ونحن على استعداد لأن نعتمد نفس النهج التعاوني مع الإدارة المقبلة للرئيس المنتخب إيفان دوكي ماركيث. ومن الأمثلة على عملنا المشترك خلال الربع الأخير من السنة، أننا قمنا بالتركيز بشكل خاص على تطبيق النهج الجنساني بمزيد من القوة فيما يتعلق بإعادة إدماج المحاربين السابقين وتقديم الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية، مما حقق بعض النتائج الإيجابية التي ترد في تقرير الأمين العام.

ومنذ صدور تقرير الأمين العام، افتُتح مجلس الكونغرس الجديد في في ٢٠ تموز/يوليه، وهو يوم استقلال كولومبيا. وهو يضم ممثلين عن الحزب السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) وتتماشى إجراءاته مع القانون المتعلق بمركز المعارضة – وهو جزء رئيسي من التشريعات المتصلة بالسلام، والمعتمدة في وقت سابق من هذا العام، وتنص على المزيد من تكافؤ الفرص بين الأغلبية والمعارضة في جميع المجالس المنتخبة. ويضمن القانون، في جملة أحكام أخرى، وجود المعارضة في مجلسي إدارة كلا مجلسي الكونغرس.

ويحقق وجود الحزب السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية أحد الأهداف الأساسية لاتفاق السلام النهائي. ومجلس الكونغرس هذا هو من بين الأكثر تنوعا وتعددية في التاريخ التشريعي للبلد. ونحن مستعدون للتعاون مع جميع أعضائه، في إطار الولاية المنوطة بنا. وليس هذا هو الإنجاز الوحيد في الشهر المنصرم. ويجب إيلاء تقدير خاص لعمل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ويسلم اتفاق السلام بالتطلعات العميقة للمجتمع الكولومبي من أجل الحقيقة والعدالة، إلى جانب إنهاء النزاع. وللأسف، فإن التأخيرات الطويلة التي اكتنفت إنشاء الولاية القضائية، واعتماد إطارها المعياري، خلقت شعورا يراوح الرأي العام، بأن العملية السياسية تطغى بشكل ما، على الحقيقة والعدالة.

ولذلك كانت جلسات الاستماع الأولى التي عقدتها المحكمة الخاصة بإحلال السلام، في ١٠ و ١٣ تموز/يوليه، وشملت القائد العام السابق للقوات المسلحة الثورية الكولومبية مهمة للغاية من أجل البدء في تبديد الشعور بالإفلات من العقاب. وسيظل السعي لتحقيق المساءلة من خلال الولاية القضائية الخاصة، ولجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، بالغ الأهمية لمشروعية عملية السلام.

إن الزمن وحده كفيل بذلك، بيد أن الرد الإيجابي من الضحايا، والقرار الأخير لكبار ضباط الجيش بقبول اختصاص الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، طوعا، يدل على أن عملية السلام الكولومبية قد تكون أقرب إلى تحقيق التوازن الصحيح بين متطلبات السلام، والعدالة – وهو توازن، كان كما يعلم الحاضرون، أمرا بعيد المنال، في أغلب الأحيان، في تسوية النزاعات المسلحة عن طريق التفاوض. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة دعمه للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، ولجنة الحقيقة، والوحدة الخاصة المعنية بالبحث عن الأشخاص.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على ”ميثاق نبذ العنف ضد القادة الاجتماعيين“، الذي وقعه الرئيس سانتوس، والرئيس المنتخب دوكي، من بين أمور أخرى. وهذه هي المرة الأولى التي يُقابل فيها العنف ضد القادة الاجتماعيين بهذا الشعور بالغضب القوي، الذي أُعرب عنه في شوارع كولومبيا والمدن في الخارج، وفي قاعات المؤسسات الوطنية، وعبر مختلف الانتماءات السياسية. وفي إطار السياق الاستقطابي للحملة الانتخابية الطويلة الأمد، ومجتمع لا يبالي أحيانا بالتطورات في مناطق النزاع، يعد هذا التوافق الوطني ضد الهجمات على القادة الاجتماعيين أمرا مهما.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام، بدأ تنفيذ أهم التدابير المنصوص عليها في اتفاق السلام من أجل تحسين أمن المجتمعات المحلية، وإن كان جليا حتى الآن أن أثرها غير كاف. ويحدونا الأمل في أن يوفر توافق الآراء هذا والشعور بالإلحاح من جانب المجتمع الكولومبي الزخم لتنفيذ تلك التدابير، ويحفز الجهود التي تبذلها منظومة العدالة لمحاكمة المسؤولين عن هذه الهجمات.

وسيظل دعم المؤسسات في جهودها الرامية إلى الحد من العنف في الأراضي من الأولويات العليا للبعثة. ونأمل كثيرا في إمكانيه تحقيق توافق مماثل في الآراء بشأن التحدي الرئيسي لتوطيد السلام – أي معالجة خليط من الفقر والعنف والاقتصادات غير المشروعة مما لا يزال يتعرض له سكان منطقة النزاع. وسيتطلب الأمر جهدا محكم التنسيق وجيد التمويل من جانب مؤسسات الدولة، بالتعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة، والمنظمات التي تمثلها، من أجل تحقيق سيادة القانون والأمن والفرص الإنتاجية القانونية في المناطق التي ما انفكت فريسة للعنف وإهمال الدولة. ولذلك، أود أن أكرر ما ورد في تقرير الأمين العام، وأدعو إلى الحوار والتعاون بين الحكومة الوطنية الجديدة، والسلطات المحلية، والمنظمات الاجتماعية، والمجتمع المدني في الأراضي. ونعتقد أن هذا الحوار والتعاون شرط مسبق للنجاح.

ولئن كان ادماج ممثلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية في مجلس الكونغرس خطوة كبيرة، إلا أنه لم تكتمل بعد إعادة ادماج الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي FARC-EP ولقد أبرز الأمين العام في التقارير السابقة المناخ الصعب الذي تجري فيه إعادة الإدماج. وبلا شك، سيتطلب استكمال العمل الذي بدأته الحكومة الحالية التفاني والموارد. ولكن الوفاء بالضمانات لمن وضعوا أسلحتهم، ويمرون الآن بعملية انتقال صعبة إلى الحياة المدنية ضروري لكولومبيا. ومن الضروري أيضا أن تكون كولومبيا مصدرا حفازا لأطراف النزاعات في أماكن أخرى من العالم.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير البعثة لحكومة الرئيس سانتوس، وقيادة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، ومؤسسات كولومبيا، ومجتمعها المدني الذين رحبوا بنا وتعاونوا معنا في عملنا بشكل كبير، خلال السنتين الماضيتين. وإذ تتولى السلطات الجديدة مقاليد الحكم، فيمكنها أن تعول على الدعم المقدم من هذه البعثة في قيامها بالعمل الشاق لتوطيد السلام وتحقيق المصالحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هيكي (المملكة المتحدة): أود أن أبدأ بالترحيب بعودة فخامة نائب الرئيس أوسكار نارانخو تروخيو إلى المجلس، وأود أيضا أن أشكره بحرارة على القيادة الشخصية التي أبداها في تنفيذ اتفاق السلام والعمل عن كثب مع الأمم المتحدة ومع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص أرنو على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى كل العمل الممتاز الذي اضطلع به هو وفريقه في الأشهر الأخيرة.

وترحب المملكة المتحدة بانتخابات مجلس الكونغرس والانتخابات الرئاسية في الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، وهي الأقل عنفا والأكثر شمولا في كولومبيا منذ عقود من الزمن. وأود أن أهنئ، باسم الحكومة البريطانية، الرئيس المنتخب إيفان دوكي ماركيث على فوزه في الانتخابات، وكذلك نائبة الرئيس المنتخب، مارتا راميريز – أول امرأة تتولى هذا المنصب في كولومبيا. ولأول مرة على مدى جيل، لم يهيمن النزاع على الانتخابات، بل حددتها حملات بشأن القضايا التي تؤثر في الناس العاديين.

كما نرحب ترحيبا حارا بمعلم ملحوظ آخر تمخضت عنه عملية السلام – وهو مشاركة القوة الثورية البديلة المشتركة (Fuerza Alternativa Revolucionaria del Común (FARC) في الانتخابات للمرة الأولى، والتي انضمت إلى مجلس الكونغرس الجديد، في يوم الجمعة الماضي.

إن سرعة الانتقال لا تزال تفاجئ وتلهم جميع الذين تابعوا تلك الرحلة، ولكن مع كل هذه التحولات لا تزال التحديات كبيرة، وكما قال الممثل الخاص من فوره، فإن الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠١٨ كانت إيذانا ببدء مرحلة جديدة من تعزيز عملية السلام وتوسيع نطاق ملكيتها لتشمل جميع الدوائر الانتخابية. سوف يستمر الحوار والتعاون حتى يصبح جزءا أساسيا من عمل ووجود القوات المسلحة الثورية الكولومبية في مجلس النواب سيمكنها من الانضمام إلى الآخرين في بناء توافق في الآراء حول المستقبل.

نشيد ببيان الرئيس سانتوس الذي صدر يوم الجمعة ورحب فيه بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية في مجلس النواب، وأشاد بالتزامها بالعمل في إطار الدستور والديمقراطية في كولومبيا. ونرحب برفض الرئيس المنتخب دوكيه للاستقطاب والتزامه بالعمل من أجل الوحدة.

ندرك ضخامة الإنجازات التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام حتى الآن، ولكن كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2018/723)، نعترف أيضا بأهمية العمل المتبقي. على الرغم من أن الانتخابات كانت أكثر الانتخابات سلمية في التاريخ الحديث، ومثلت إنجازا كبيرا، ما برحنا نشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني في بعض المناطق التي انتهى فيها الصراع، لا سيما بسبب انتشار الجماعات المسلحة غير المشروعة. فقد أدى نشوب العنف بين هذه المجموعات إلى تجدد القتال في بعض المناطق وإلى التشريد، لا سيما في منطقة ساحل المحيط الهادئ. وقد أودى ذلك بحياة عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء الاجتماعيين الذين يُسْتَهدفون بسبب مناصرتهم لحقوق المجتمعات المحلية في كثير من الحالات.

أرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للحد من هذا العنف، بما في ذلك التزام الرئيس سانتوس والرئيس دوكي، المنتخب مؤخرا، باتخاذ تدابير حماية استباقية خاصة جديدة للقيادات الاجتماعية في المناطق الريفية. ونأمل في أن تساعد تلك التدابير في التصدي للتحدي، ونرحب بتجنيد المزيد من الموظفات في وحدة الحماية الوطنية بوصف تلك خطوة إيجابية.

كما ذكر الممثل الخاص، في ما يتعلق بإعادة الإدماج الاقتصادي الاجتماعي لأعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية، فإننا نتفق مع الأولويات التي وضعت للأشهر المقبلة، ونأمل في أن يغتنم الطرفان الفرصة لإعطاء زخم متجدد لتحسين الأمن وتسريع إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستبدال المحاصيل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وألاحظ أيضا استمرار المفاوضات مع جيش التحرير الوطني في كوبا. وسوف نرحب بأي تطورات تؤدي إلى وضع حد للعنف.

اسمحوا لي أن اختتم كلمتي بالإشادة مرة أخرى بالرئيس سانتوس الذي اتخذ خطوة جريئة للمجيء إلى مجلس الأمن في عام ٢٠١٦ طالبا دعمنا له. لقد بدأت حكومته رحلة غير عادية تعود ملكيتها إلى جميع الكولومبيين، والمملكة المتحدة ما زالت ملتزمة بدعمهم حتى النهاية. ما فتئ المجلس فخورا جدا بدعمه لاتفاق السلام في كولومبيا طوال فترة السنتين والنصف الماضيتين. وفي عالم تدمر فيه الصراعات حياة الكثير من الناس، وتتسبب في معاناة لا توصف، فإن عملية السلام في كولومبيا ما برحت مصدر الهام وآمل لنا جميعا. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الرئيس المنتخب دوكي وحكومته لمواصلة التنفيذ خلال الأشهر والسنوات المقبلة لتوطيد المكاسب التي تحققت فعلا من أجل الشعب الكولومبي، وهي مكاسب لاتزال تلهم صنّاع السلام في جميع أرجاء العالم.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب في المجلس بنائب الرئيس أوسكار نارانخو تروخيو، الذي كان رئيسيا لهذه العملية، ومن خلاله أود أن أهنئ الرئيس خوان مانويل سانتوس وجميع أعضاء الحكومة على التزامهم بعملية السلام في كولومبيا. ونهنئ أيضا السفيرة ماريا أيما ميخيا فيليز، التي قدمت أيضا مساهمات حاسمة لهذه العملية. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيسا بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية. ونكرر تأييدنا له ولفريقه على اضطلاعهم بمهام هامة.

في ٢٠ تموز/يوليه، احتفلت كولومبيا بذكرى مرور ٢٠٨ سنوات على إنشائها بوصفها جمهورية. أنها فرصة سانحة للاعتراف بالتطورات الأخيرة في البلد، التي توجت بأكثر عملية انتخابية سلمية وشاملة في العقود الماضية. ونود تسليط الضوء على إرث السلام من الإدارة المنتهية ولايتها والتطلعات الديمقراطية للشعب الكولومبي.

نود التركيز على ثلاثة جوانب لهذا المسعى تعتبر في غاية الأهمية ومترابطة بشكل واضح، ألا وهي الأمن، وإعادة الإدماج، والمصالحة.

إن الأمن يعني مضاعفة الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة. أننا نشعر بالقلق إزاء انتشار المرض بسبب الوجود المحدود للدولة في المناطق الريفية النائية التي كانت تسيطر عليها القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. تدرك بيرو جيدا التحدي الذي تمثله المخدرات من حيث تهديدها للأمن ومؤسسات الدولة والحكم الديمقراطي، كما أنها تتفهم فعالية مكافحة هذه الآفة من خلال معالجة أسبابها الجذرية بمساعدة السكان المدنيين المعنيين. وبالتالي يمكن أن نعزز تنمية بديلة وشاملة ومستدامة.

نعتقد أن هذه التنمية أيضا هامة لعملية إعادة الإدماج، الأمر الذي يتطلب حياكة النسيج الاجتماعي الجديد. في تلك العملية، يجب أن تراعي الديناميات الاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة، جنبا إلى جنب مع فرصها. من المهم أيضا تشجيع مشاركة القطاع الخاص والتعاون الدولي.

إن التمسك بسيادة القانون أمر بالغ الأهمية لتعزيز الثقة والشرعية اللتين تتطلبان بناء المجتمع كله. وفي هذا الصدد، نرحب ببدء جلسات الاستماع بشأن الولاية القضائية الخاصة بالسلام، وهو ليس التزاما فقط نحو جميع الضحايا، بل أيضا التزام نحو جميع الكولومبيين.

في ذلك الصدد، نرحب بالاتفاق المهم حول نبذ العنف ضد القادة الاجتماعيين، وهو اتفاق وقعته جميع الأحزاب السياسية الكولومبية، فضلا عن تعبئة كبيرة للمواطنين الكولومبيين ضد هذا النوع من العنف. يجب الكف عن اغتيال القادة والنشطاء والمحاربين السابقين وأن تخضع هذه الأعمال للتحقيقات والمقاضاة الجنائية من جانب المؤسسات الكولومبية التي لديها القدرة على الاضطلاع بذلك. وهذا أيضا مهم من أجل تعزيز المصالحة. ونلاحظ بشأن هذه النقطة، أهمية مشاركة المرأة والشباب، ونرحب بالدور المتزايد الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين في المجلس الوطني لإعادة الإدماج.

ونرى أن الزيارة التي قام بها قادة الشباب إلى مشروع السياحة البيئية لدى المحاربين السابقين في ميرفالي والتي نظمتها البعثة ممارسة جيدة، ونشجع على تكرارها في أماكن أخرى في كولومبيا وغيرها من مناطق الصراع في العالم، تماشيا مع القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب، والسلام والأمن، الذي اعتمده المجلس في حزيران/يونيه.

إن فوائد السلام وافرة وملموسة. ففي الآونة الأخيرة، في سلسلة جبال ليندسا في إدارة وغوابياري، في المنطقة التي تضررت سابقا من جراء النزاع، اكتشفت مجموعة من المحققين ما يعتبر أحد أهم نماذج فن الكهوف في العالم، مما أسفر عن إنشاء ثماني مناطق محمية. إن عملية السلام تسعى إلى العثور على اكتشافات من هذا القبيل، وتسليط الضوء على الماضي الثري من أجل بناء مستقبل أكثر ازدهارا. وهي مهمة تواجه التحديات الطبيعية لمشروع معقد، لأنها مهمة طموحة. وبدأت كولومبيا مشروعا وطنيا مثاليا للحفاظ على السلام والتنمية المستدامة.

أود أن اختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزام بيرو ودعمها لعملية السلام الكولومبية والبعثة المنتشرة بولاية من المجلس، بناء على طلب الأطراف. لقد تابعنا عملية سلام كبيرة ومعقدة منذ إنشائها، وهي الآن ضمان لاتفاق السلام وملتزمة نحو جميع الكولومبيين.

نحن مقتنعون بأن مجلس الأمن سوف يواصل العمل بصورة بناءة مع السلطات الجديدة، حرصا منه على السلام والأمن في كولومبيا.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. وأرحب بنائب الرئيس أوسكار نارانخو تروخيو في المجلس وأشكر أرنو الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية.

إن عملية السلام في كولومبيا مثال جيد على الاستجابة الناجحة للمجلس في السنوات الأخيرة للقضايا الإقليمية الساخنة من خلال الجهود التعاونية. إن ذلك ليس فقط أمر في غاية الأهمية لتحقيق السلام الشامل والتنمية في البلد، بل أيضا للحفاظ على الاستقرار في المنطقة برمتها.

تشيد الصين بجهود الرئيس سانتوس والحكومة الكولومبية وجميع الأطراف المعنية في هذا الصدد.

وفي الأشهر الأخيرة، أحرز تقدم إيجابي في عملية السلام في كولومبيا، وأجريت الانتخابات الرئاسية دون وقوع حوادث. واتفقت الحكومة وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة على استراتيجية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وقد تم أيضا إحراز تقدم مشجع فيما يتعلق بوقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. وتضميد جراح الحرب ليس بالمهمة السهلة. ويتطلب التنفيذ الشامل لاتفاق السلام بذل جهود على الصعد السياسية والأمنية والإنمائية، وكذلك في مجال التماسك الاجتماعي. وعلى هذا النحو، فهو مشروع طويل الأجل يتطلب اتباع نهج منتظم وبذل جهود متواصلة من جانب جميع الأطراف في كولومبيا فضلا عن أعضاء المجتمع الدولي.

إن عملية السلام لا رجعة فيها: وهذا الأمر هو بتوافق آراء الشعب الكولومبي بأكمله والمجتمع الدولي. وتأمل الصين أن تظل جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في كولومبيا ملتزمة التزاما راسخا بعملية السلام، وأن تواصل العمل بنشاط على تنفيذ اتفاق السلام وحل أية مسائل بمجرد ظهورها، عن طريق الحوار والتشاور. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي إبقاء الحالة قيد النظر، ودعم تحقيق السلام في كولومبيا، واحترام ملكية حكومة وشعب كولومبيا لعملية السلام، وتقديم المساعدة البناءة لتيسير جهودهم.

وتثني الصين على الممثل الخاص أرنو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لدورهما الهام في تعزيز عملية السلام. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز اتصالاتها مع كل من الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة، وبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين والعمل معهما على تنفيذ اتفاق السلام بصورة فعالة.

في الختام، أود أن أقول إن الصين تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين والإسهام في التقدم المستمر في عملية السلام الكولومبية، والتحقيق المبكر للسلام والاستقرار الشاملين في البلد.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة السويدية على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن النظر في التقرير الفصلي عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/723). كما نهنئ السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الممتازة.

بالنيابة عن وفد كوت ديفوار، أود أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد أوسكار نارانخو، نائب رئيس جمهورية كولومبيا، الذي يشكل حضوره هنا اليوم شرفا لنا.

ويتضمن التقرير، الذي يوجز التطورات الأخيرة في عملية السلام في كولومبيا، يأتي في وقت حيث يستعد أحد الأشخاص الفاعلين الرئيسيين في هذه العملية، الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون، لتسليم السلطة إلى خلفه، السيد إيبان دوكي. ويشيد وفد بلدي بالأطراف الكولومبية المختلفة على مواجهتها للتحدي المتمثل في إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في مناخ سلمي بمشاركة الجميع. كما يرحب بعزم الرئيس المنتخب على السعي إلى تعزيز وحدة البلد وإنهاء استقطاب المجتمع الكولومبي.

ويلاحظ وفدي أيضا مع الارتياح التقدم الكبير المحرز في القطاع التشريعي في العديد من القطاعات الشاملة. أما على الصعيد التشريعي، فيرحب وفد بلدي باعتماد البرلمان النظام الداخلي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، التي بدأت

عملها، فضلا عن الإذن بإجراء استفتاء بشأن تدابير مكافحة الفساد.

ترحب كوت ديفوار بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية من أجل تنفيذ الضمانات القانونية اللازمة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي القوة السابق – الجيش الشعبي. كما ترحب بالتعاون الوثيق بين القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي مع لجنة تقصي الحقائق، المكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع ويشكل مثول قائد القوة الثورية البديلة المشتركة، السيد رودريغو لوندوني، أمام لجنة تقصي الحقائق في ٢٩ حزيران/يونيه علامة مشجعة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالقطاعات الشاملة، تسعد وفد بلدي جميع الجهود الرامية إلى إشراك الشباب على إدماج البعد الجنساني في عملية السلام، ويرحب بالتدابير الرامية إلى ضمان حماية الأطفال.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، تظل عملية السلام في كولومبيا تشكل مصدر قلق، ليس فقط بسبب الصعوبات المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الموقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، فحسب، وإنما أيضا بسبب المشاكل التي تواجه في مراجعة بعض البنود الهامة في اتفاق السلام. وتشكل البنود المعنية – التي تتعلق بإجراءات العدالة، وهي عنصر أساسي من عناصر العدالة الانتقالية، وقضايا الأراضي وبرنامج الاستبدال – مجالات رئيسية في الاتفاق التي يوصى بتنفيذها بشدة في سبيل تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف.

علاوة على ذلك، يشعر وفد بلدي بالقلق لأن بعض التطورات التي شُهِدَت في الأشهر الأخيرة قد تقوض الإنجازات التي تحققت في عملية السلام، على سبيل المثال، إلقاء القبض على قائد القوة الثورية البديلة المشتركة السيد هيرنانديث سولارتي، الملقب خيسوس سانتريت لقيامه بأنشطة غير مشروعة؛ الهجمات ضد المقاتلين السابقين وأفراد أسرهم، فضلا عن المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وأوجه عدم اليقين بشأن مستقبل الاتفاق بعد مراسيم التسليم السياسية.

وتحث كوت ديفوار قادة كولومبيا الجدد على متابعة تنفيذ اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية، وإجراء مفاوضات مع جيش التحرير الوطني من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى السلام والتنمية المستدامة في البلد. كما ينبغي للحكومة الجديدة أن تضع استجابات مناسبة للشواغل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ولمسألة سيادة القانون بغية إعطاء عملية السلام في كولومبيا فرصة حقيقية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يعتقد وفد بلدي أنه تماشيا مع الاستنتاجات الواردة في التقرير، فإن التحديات التي يتعين معالجتها تشمل إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتقديم الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية، ومكافحة العنف في مناطق النزاع السابقة، وانتشار المليشيات، والتدابير المناسبة في مجال ا الاقتصاد الذي يعتمد على نبات الكوكا، والإحباطات والمخاوف من المقاتلين السابقين ومن المجتمعات التي تشعر بأنها مستبعدة من عملية السلام.

ويرحب وفد بلدي بتنفيذ ميثاق سياسي وطني من أجل مناهضة العنف وإرساء أسلوب سلمي لممارسة السياسة، بما أن مؤسسات الدولة قد أقرت الآن ميثاق نبذ العنف ضد القادة الاجتماعيين وجميع أشكال التعبير السياسية الرئيسية والمجتمع المدني. وفي السياق نفسه، يود وفد بلدي أن يشجع النظام الجديد على ضمان حماية القادة المجتمعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل تحقيق شمول حقيقي للجميع في كولومبيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. ومن هذا المنظور، يحث بلدي

المجتمع الدولي على مساعدة جهود السلام التي تبذلها الأطراف الكولومبية.

في الختام، تعبر كوت ديفوار عن دعمها الكامل لعملية السلام الجارية ولبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وتؤكد مجددا استعدادها للعمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن من أجل عودة السلام وتوطيده في كولومبيا.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أولا وقبل كل شيء، أن يكرر ترحيب الزملاء بحضور فخامة نائب رئيس جمهورية كولومبيا، السيد أوسكار نارانخو، والممثلة الدائمة لكولومبيا، ماريا ايما ميخيا فيليس. لقد أسهما في كتابة واحدة من أبرز صفحات التاريخ، ليس بالنسبة لكولومبيا فحسب، لكن لمنطقتنا أيضاً. كما نرحب بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، ونشكره على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الدؤوب بالنيابة عن منظمتنا في كولومبيا. ونرحب أيضا بحضور عدد من الزملاء من منطقتي في هذه الجلسة – السفراء الذين يتابعون عن كثب التقدم المحرز بشأن هذه المسألة في عملنا هنا في المجلس.

ومنذ التوقيع على الاتفاق النهائي عام ٢٠١٦، حققت عملية السلام في كولومبيا نتائج إيجابية لم يسبق لها مثيل في أي عملية سلام أخرى. وهي تشمل وقف نهائي لإطلاق النار بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي؛ وإلقاء أسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي؛ وإنشاء حزب سياسي جديد، هو حزب القوة الثورية البديلة المشتركة، ومشاركته في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٨ وتولي ممثليه لمناصبهم التشريعية الجديدة؛ وانخفاض حدة العنف في البلد. ووفقاً للوحدة المعنية بالضحايا، فقد أدت الاشتباكات التي وقعت قبل عام ٢٠١٢، إلى ما يقدر بنحو ٣ ٠٠٠ حالة وفاة سنويا.

ومنذ التوقيع على الاتفاق في عام ٢٠١٧، سجلت ٧٨ حالة وفاة. وفضلا عن ذلك، يجدر التأكيد على التقدم الكبير المحرز في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية. فحتى الآن، أُعلن أن أكثر من ٢٦٤ من البلديات خالية من الألغام، مما يمثل ٤٠ في المائة من مجموع عدد البلديات.

إن كل حالة مختلفة عن الأخرى، ولكن إذا قارنا العملية التي نحن بصددها بالمسائل المختلفة التي نتعامل معها يوميا في المجلس، فإننا نعلم من التجربة أن مجرد توطيد وقف نهائي لإطلاق النار يستغرق أعواما لكي يصبح واقعا. وذلك يعطينا فكرة عن مدى التقدم الأساسي المحرز بفضل القيادة والإرادة السياسية للرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون والقوة الثورية البديلة المشتركة. لقد أنشأت الحكومة مؤسسات ووضعت إطارا قانونيا هاما يهدف إلى تنفيذ ما هو، بكل المقاييس، اتفاق طموح للسلام. ولا ينشئ الاتفاق تفاهما بين الطرفين بشأن إنهاء أعمال العنف فحسب، بل يتيح أيضا فرصة لمعالجة المشاكل الأساسية في كولومبيا بشكل شامل، ويسعى لإزالة الاختلافات العميقة والتاريخية بين المناطق الريفية والمدن، والفقر وعدم المساواة وعدم فرض سلطة الدولة في المناطق المتضررة من النزاع. ولذلك السبب تمثل مواصلة العملية إحدى الأولويات.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال إجراء الانتخابات الأخيرة، كما ذكر بعض زملائي، كانت هناك مشاركة واسعة للناخبين من بين المواطنين في بيئة اتسمت بهدوء لم يشهد من قبل. ونرى أن ذلك يبين فوائد عملية السلام، التي لم تفد قطاعا واحدا فحسب، بل كامل المجتمع الكولومبي والمنطقة.

وتود بوليفيا أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئ السيد إيبان دوك على انتخابه رئيسا لجمهورية كولومبيا. ونكرر الإعراب عن خالص تمنياتنا له بالنجاح ونؤكد مجدد على الأواصر التي تربط بين بلدينا الشقيقين. إننا نعلم أن التحديات المقبلة عديدة، ولكنني أعتقد أنني أتكلم بالنيابة عن الجميع حينما أقول إن

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبقية المجتمع الدولي، برمته، ملتزمون بالعمل مع كولومبيا، التي يمثل لها توطيد السلام المستقر والدائم أمرا ضروريا. ومن الواضح أن الحالة الراهنة تقدم مشهدا معقدا للغاية. وسأشير إلى المسائل التي يعتقد بلدي أنها تبعث على القلق في هذا الوقت.

أولا، فيما يتعلق بقتل القادة الاجتماعيين وأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان، فإننا نشعر بالقلق العميق حيال أعمال العنف تلك وندينها. وبالرغم من الجهود المبذولة، من الضروري العمل بجدية أكبر لتمديد وجود النظام العام إلى ما بعد إعادة إدماج المناطق الإقليمية، وأيضا لتوطيد وجود الدولة في المناطق التي كانت سابقا خاضعة لسيطرة القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وندعو بإلحاح إلى إجراء تحقيقات للعثور على المسؤولين ولمعاقبة المحاكم لهم إلى أقصى حد يسمح به القانون. وسنكون مقصرين إن لم ننوه ونشيد بتأييد القادة السياسيين بالإجماع لميثاق رفض ارتكاب أعمال العنف ضد القادة الاجتماعيين، لأنه يدل على الوحدة في الرد على تلك الأعمال.

ثانيا، هناك إحساس بعدم اليقين والخوف فيما بين المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية فيما يتعلق بالضمانات القانونية والسياسية. وبالرغم من أن من الحقائق التاريخية أن ثمانية أعضاء للحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة شغلوا المقاعد الخاصة بهم من بين المقاعد العشرة التي أنشئت لهم في المؤتمر، فإن الخلافات الناجمة عن نظام العدالة الانتقالية أصبحت أكثر حدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعزى ذلك جزئيا إلى احتجاز خيسوس سانتريتش. ولا شك أن تلك الحقيقة بعثت على الإحباط فيما بين أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين. ولذلك نرى أن من الضروري احترام روح الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم فيما يتعلق بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

ثالثا، وفيما يتعلق بالتقدم المتواضع المحرز في مجال إعادة الإدماج الاقتصادي، نرحب بإصدار مرسوم يمكن من الحصول على ملكية الأراضي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين الذين نظموا في تعاونيات. وبالرغم من أن تلك خطوة أساسية إلى الأمام، فقد مضى أكثر من عام ونصف بدون تحقيق ذلك الجزء من الاتفاق. ومن الضروري ضمان الحصول في الوقت المناسب على ذلك الاستحقاق والمضي قدما في عملية تنفيذ المرسوم المتعلق بالتعاونيات، إذ أن تقارير تفيد بأنه لا تعمل سوى ٨ مشاريع من ٧٠ مشروعا، وفقا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2018/723).

وبالمثل، يلزم تقديم دعم إضافي للمشاريع الإنتاجية وإيجاد الفرص المدرة للدخل للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – وهي حالة معقدة لأن الآلاف من الأعضاء السابقين مشتتون في جميع أنحاء البلد. ويجدر بالذكر أهمية تعزيز منظور جنساني وإثني ودعمه في تنفيذ المشاريع الإنتاجية. وفي ذلك الصدد، فإن اعتماد الاستراتيجية المتعلقة بإعادة إدماج المقاتلين السابقين على المدى الطويل، التي تغطي فترة ثمانية أعوام حتى عام ٢٠٢٦، ستوفر للحكومة المقبلة خطة لضمان مستقبل اقتصادي مستدام للمقاتلين السابقين.

ويأمل وفد بلدي بتحقيق نتائج ناجحة للمناقشات والمفاوضات الجارية حاليا بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. ونشعر بالامتنان على الإسهام الذي قدمته جمهورية كوبا في هذه المبادرة للسلام وغيرها من المبادرات في منطقتنا.

وأخيرا، فإن التحديات المتعلقة بهذه المسألة عديدة، ولكن يمكننا أن نؤكد على أن هذه العملية للسلام هي الأهم في تاريخ كولومبيا وتتطلب استمرار دعم المجتمع الدولي ليس لتوطيد السلام المستقر والدائم فحسب، ولكن يجب قبل كل شيئ أن يستمر الدعم بالقيادة والإرادة السياسية التي أُبديت حتى الآن.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص أرنو على إحاطته الإعلامية ونرحب بمشاركة نائب الرئيس نارانخو تروخيو. وفيما يتعلق بأصدقائنا الكولومبيين، أود أن أتوقف لحظة للتفكير في فرصة إحلال السلام الدائم التي أتيحت لهم بشق الأنفس، وهو ما يبدو أحيانا وكأنه حلم مستحيل، كما قال الرئيس سانتوس كالديرون. ومن خلال جهودهم الدؤوبة لمعالجة المسائل المتعلقة بالعدالة والتعويضات في اتفاقهم للسلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، أصبحت كولومبيا حقا نموذجا للعالم. وينبغي أن يفخروا بما أنجزوه من عمل، ونتطلع إلى العمل الذي سيواصلون إنجازه.

وتشرع الحكومة الكولومبية في تمديد نطاق وجودها وتقديم الخدمات في المناطق التي عرفت النزاع لعقود من الزمن. وتشيد الولايات المتحدة بجهود الحكومة الكولومبية لبناء الطرق والمستشفيات ومراكز الشرطة والمدارس في المناطق الريفية الناقصة الخدمات ومناطق النزاع السابق. ويكتسي توفير الأمن والهياكل الأساسية والخدمات العامة أهمية بالغة للحفاظ على السلام في كولومبيا. ولم يكن ذلك إطلاقا أكثر أهمية مما هو الآن، ولا سيما خلال هذه الوقت للانتقال، وفي ضوء عمليات القتل الأخيرة التي طالت المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المحلي. ونشيد بقرار الرئيس سانتوس كالديرون والرئيس المنتخب دوك، فضلا عن مؤسسات الدولة الرئيسية والأحزاب السياسية، التوقيع على ميثاق وطني لمكافحة العنف. وتتوقف حماية الحريات الأساسية لجميع المواطنين الكولومبيين، بمن فيهم القادة الاجتماعيون، على تعزيز سيادة القانون. ومن الأهمية الخاصة بمكان إنجاح الملاحقات القضائية لمن يسعون لإسكات أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المحلي.

وظلت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا حيوية في هذه العملية، ونشجع كولومبيا على مواصلة شراكتها الهامة مع البعثة من أجل دعم الأمن، فضلا عن جهود إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ونحن على ثقة بأن الحكومة ستواصل الزخم الناشئ من الاتفاق النهائي التاريخي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وتوطيد المكاسب الأمنية التي ستؤدي إلى إحلال السلام العادل والدائم من أجل جميع الكولومبيين. إن ضمان العدالة الهادفة والمساءلة لمرتكبي الجرائم الخطيرة خلال سنوات النزاع المسلح العديدة عامل حيوي لتحقيق المصالحة، ونعتقد أن عمليات العدالة الانتقالية المحددة في الاتفاق تتيح الفرصة لتحقيق العدالة للضحايا.

وفي الوقت نفسه، يرتبط نجاح تنفيذ اتفاق السلام ارتباطا لا ينفصم بجهودنا المشتركة لتفكيك المنظمات الإجرامية والحد من تهريب المخدرات. وفي بلدنا بالذات، جعل الرئيس ترامب منع تعاطي المخدرات من الأولويات، ونحن نخصص موارد للحد من الطلب على الكوكايين. وفي كولومبيا، لا تزال الولايات المتحدة تعمل مع السلطات على تخفيض زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٢٣. ويلزمنا معا تسريع جهودنا لمكافحة المخدرات وتحقيق نتائج مستدامة لشعبي كلا البلدين بزيادة الموارد والاستخدام الفعال لجميع الأدوات المتاحة وباتخاذ نهج متكامل يشمل الحكومة بأسرها.

إن الكولومبيين ليسوا وحدهم في المكافحة. وستواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم لهم، بما في ذلك من خلال استراتيجية فريدة وشاملة للحد من زراعة الكوكا، في ما يعرف بالمساحة الحرة في أنتيوكيا. ومن خلال الجهود المنسقة للشرطة والجيش الكولومبيين، والحكومات المحلية والوطنية والقطاع الخاص، فإن الخطة بالفعل تنشئ الهياكل الأساسية وتوفر الفرص الاقتصادية المشروعة للمجتمعات المحلية، مع دفع مزارعي الكوكا إلى الانتقال إلى زراعة المحاصيل المشروعة. والأمر المهم أنه بسبب تلك الجهود أظهرت تقديرات حكومة الولايات المتحدة لعام ٢٠١٧ انخفاض زراعة الكوكا بنسبة ٢٠ في المائة في المنطقة التي

تجري معالجتها للمرة الأولى في خمسة أعوام، وبالتالي مواجهة الاتجاه الوطني. وتواصل كولومبيا تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام الواسع، ومع أن التحديات لا تزال قائمة فقد أبدت الحكومة قوتها بوصفها رائدا على الصعيد الإقليمي، لا سيما بتوفير المأوى والخدمات إلى ما يقرب من مليون مواطن فنزويلي فارين من الأزمة في بلدهم بالذات.

إننا فخورون بالعمل على دعم استجابة كولومبيا للأزمة، ولا نزال ملتزمين بمواصلة مشاركتنا مع كولومبيا لتقديم الدعم الإنساني الإضافي عند الاقتضاء.

ويعلم شعب كولومبيا أكثر من غيره أن السلام لا يقدر بثمن لكنه ما يزال هشا. ونحن نقف إلى جانبه في العمل من أجل الحفاظ على هذا السلام وبناء مستقبل وطيد ومزدهر للأجيال القادمة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص جان أرنو على إحاطته الثاقبة والشاملة، وعلى العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق لدعم اتفاق السلام في كولومبيا. ونؤكد له دعمنا الكامل والمتواصل لجهوده. وأود أيضا أن أرحب بنائب الرئيس نارانخو في مجلس الأمن. نحن ممتنون لجهوده الشخصية وجهود حكومته لإحلال السلام في كولومبيا.

تلتزم مملكة هولندا التزاما كاملا بدعم السلام في كولومبيا، وهي أيضا الرسالة التي نقلها وزير خارجية بلدي، السيد ستيفانوس بلوك، خلال زيارته الأخيرة إلى البلد. ونحن نتابع التطورات في كولومبيا باهتمام خاص. تتألف مملكتنا من أربعة بلدان من بينها أروبا وكوراساو وهما جاران بحريان قريبان من كولومبيا.

إن الانتخابات الرئاسية التي عقدت مؤخرا معلما هاما وجديرا بالثناء في كولومبيا. لقد كانت انتخابات نزيهة وسلمية وشاملة للجميع، وشهدت أعلى نسبة إقبال للناخبين في التاريخ الحديث. ونهنئ الرئيس المنتخب إيفان دوكي بالفوز بالانتخابات، ونرحب بالالتزام الذي أعرب عنه بالسعي إلى تحقيق الوحدة. ويتطلع رئيس وزراء بلدي في كوراساو، السيد يوجين روغيناث، إلى حضور حفل التنصيب المرتقب بالنيابة عن مملكتنا. ونتطلع أيضا إلى العمل عن كثب مع الحكومة الجديدة، على أساس الصداقة والترابط الوثيقين بين شعبينا.

يتيح لنا تغيير الحكومة في كولومبيا فرصة لتقييم ما تم إنجازه حتى الآن وما هي الفرص والتحديات التي تنتظرنا في المستقبل. إن اتفاق السلام، الذي أنهى خمسة عقود من النزاع، معلما تاريخيا بكل المعايير. ونشيد بإدارة الرئيس سانتوس والقوة الثورية البديلة المشتركة قوة على شجاعتهما وقيادتهما في دفع عملية السلام. ونأمل أن تغتنم كولومبيا الآن الفرصة للمضي قدما في توطيد السلام.

وأود في هذا السياق، أن أتناول ثلاث نقاط: هي شعورنا بالقلق إزاء الحالة الأمنية، الحاجة إلى إعادة الإدماج الشامل لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقة، وأهمية العدالة الانتقالية.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، وهي الحالة الأمنية، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء ارتفاع مستويات انعدام الأمن في المناطق الأكثر تضررا من جراء النزاع المسلح. ففي هذه المناطق، يزداد تعرُّض الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين للتهديد والقتل أحيانا. وكثيرا ما يحدث هذا في الأراضي التي تنتشر فيها الجماعات المسلحة وتواصل مقاومة جهود بناء السلام. وقد أعرب الشعب الكولومبي ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية على السواء مؤخرا عن موقف إزاء هذه المسألة فيما يسمى ميثاق نبذ العنف ضد القادة الاجتماعيين، الذي أشار إليه جان أرنو. يوجه هذا الميثاق رسالة قوية مفادها أن الكولومبيين لا يقبلون بأن من يجهرون بآرائهم غالبا ما يدفعون حياتهم ثمنا لذلك.

ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار العنف ضد المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، لأن توفير الضمانات الأمنية لهم عنصر أساسي في اتفاق السلام ويشكل حجر الأساس لتحقيق السلام الدائم. لقد اتخذت الحكومة مبادرات للتصدي للعنف وتعزيز آليات المنع والحماية ومساءلة مرتكبي تلك الأفعال. ولكن لكي تنجح هذه الآليات، سيكون من المفيد إجراء تحليل شامل لأنماط العنف، بما في ذلك تحديد من يخططون له. ونتطلع إلى وضع نهج شامل لتحقيق الاستقرار يؤكد فعلا وجود الدولة في أكثر المناطق والمجتمعات المحلية ضعفا. وينبغي أن يشمل ذلك المؤسسات المسؤولة عن الأمن والبنى التحتية والتعليم والرعاية الصحية وسيادة القانون.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثانية: ألا وهي أن إعادة إدماج المقاتلين السابقين بصورة شاملة للجميع يظل عنصرا أساسيا من عناصر اتفاق السلام. إن حفز الأنشطة المدرة للدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية أدوات هامة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الاعتماد على الذات في نهاية المطاف. ونشجع الحكومة والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، والقطاع الخاص والسلطات المحلية على أن تضع معا استراتيجية شاملة من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين بصورة كاملة في المجتمع، على النحو المتوخى في اتفاق السلام. ومن الضروري أن يكون للمرأة والشباب صوت في هذه العملية.

وتتعلق النقطة الثالثة بالعدالة الانتقالية، كونها أحد الجوانب الأساسية لتسوية النزاع. إن المساءلة والمصالحة هما وجهان لعملة واحدة على الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام المستدام. ولذلك السبب، تواصل حكومة بلدي بنشاط دعم مؤسسات العدالة الانتقالية، فضلا عن المنظمات المعنية بالضحايا في كولومبيا، بتبرع مالي قدره ٢,٥ مليون يورو. ونشدد على ضرورة تفعيل مختلف مؤسسات العدالة الانتقالية بطريقة فعالة وسريعة مع توفير ما يكفي لها من الموارد. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تأييدنا الكامل لمهام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، ونرحب ببدء جلسات الاستماع العامة. وعلى هذا النحو، ستتيح العدالة الانتقالية الفرصة لمعالجة مظالم الماضي ولوضع الـ ٨ ملايين شخص من ضحايا النزاع المسلح في صميم جهودنا الرامية إلى بناء السلام. ونأمل أن يساعد هذا في طي صفحة من ماضي كولومبيا.

وأود أن أختتم بياني بالإسبانية.

(تكلم بالإسبانية)

ترتبط فوائد السلام التي ذكرتها للتو، لا سيما الأمن والإدماج الشامل للجميع والعدالة الانتقالية ارتباطا وثيقا. ومن شأن الالتزام الثابت بتنفيذ تلك الاتفاقات على نحو شامل كفالة أن السلام في كولومبيا مستقر ودائم. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معا من أجل تحقيق هذه الغاية وأن يواصلوا البناء على المنجزات الكبيرة التي تحققت. ويقف المجتمع الدولي إلى جانب كولومبيا، ولها أن تعول على الدعم المستمر المقدم إليها من مملكة هولندا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولا أن أرحب بنائب رئيس كولومبيا، أوسكار نارانخو في هذه القاعة اليوم، وأن أشكر الممثل الخاص جان أرنو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة الحالة في كولومبيا بعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧) (انظر S/PV.7997)، الذي أعلن عن انتهاء عملية إلقاء سلاح المقاتلين السابقين وانتقال البلد إلى مرحلة جديدة يسودها السلام. وقد كلفت بعثة الأمم المتحدة للتحقق المنشأة بموجب ذلك القرار برصد وفاء الحكومة الكولومبية بالتزاماتها بموجب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي وضع حدا للأعمال العدائية التي استمرت عقودا من الزمن.

لقد شهدنا عددا من التغيرات الإيجابية في البلد هذا العام. فقد تحولت الحركة السابقة التي كانت تشن حرب عصابات إلى حزب سياسي، وعقدت الانتخابات البرلمانية والرئاسية بمشاركة سجلت رقما قياسيا، في حين بدأ تشغيل آلية الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وعلى الرغم من المشاكل التي نعلمها جميعا، فكل هذه علامات تحسن في الحالة لا جدال فيها. وسيكون من المهم ضمان استمرار هذا التقدم، بدعم من المجتمع. ونتمنى بصدق لرئيس كولومبيا المنتخب حديثا، إيفان دوكي، ولحكومته كل التوفيق على هذا المسار.

أكدت الإحاطة التي قدمها السيد أرنو عزم الكولومبيين على العمل من أجل النهوض بعملية السلام، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. لا تزال الخلافات الطويلة الأمد تعرقل توطيد السلام المستدام. ولذلك السبب، فنحن نؤيد بصدق المساعدة التي يقدمها إلى الكولومبيين وجود الأمم المتحدة تحت قيادة السيد أرنو. ونحن ممتنون لبعثة التحقق لرصدها الحالة في البلد. ويساورنا بالغ القلق إزاء التقارير المروعة عن استمرار قتل المقاتلين السابقين وقادة المجتمع المحلي ومصادرة الأراضي المحررة والسيطرة عليها، فضلا عن المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بإعادة إدماج المقاتلين السابقين، ونظام العدالة الانتقالية. تتطلب جميع هذه المشاكل إيجاد حلول عاجلة من الواضح أنه يتعين على قيادة البلد وضع نهج مسؤول تجاهها، مع دعم جميع قطاعات المجتمع والتزام عام بالسلام الذي تحقق بشق الأنفس. ومن الضروري أيضا مواصلة اهتمام المجتمع الدولي - الذي يرى كولومبيا بوصفها نموذجا جيدا للتعافي بعد انتهاء النزاع - ناهيك عن أهمية التركيز بشكل خاص على التطورات فيما يتعلق بجيش التحرير الوطني.

وسنواصل التأكيد على أن إبداء الكولومبيين للمسؤولية كأمة ورغبتهم في السعي لإيجاد حلول مستدامة من الناحية السياسية قد مكنا من التوقيع على اتفاق السلام لعام ٢٠١٦، الأمر الذي مكن مجلس الأمن والأمين العام من دعم عملية السلام، ومن ثم يجب أن تتمسك به جميع الأطراف تماما كما هو. ومن جانبنا، نؤكد مجددا على استعدادنا لمواصلة دعم كولومبيا حكومة وشعبا في عملهم من أجل بناء سلام دائم وتحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام أرنو على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/723). ويسرنا حضور نائب رئيس كولومبيا، فخامة السيد أوسكار نارانخو، معنا اليوم.

إن الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية، التي عقدت في ٢٧ أيار/مايو و ١٧ حزيران/يونيه، وكذلك انتخابات مجلس النواب التي أجريت في آذار/مارس، بعثت برسالة إيجابية لجميع من يتابعون عن كثب تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم في كولومبيا، ليس لأنها جرت بطريقة سلمية وشاملة تماما فحسب، بل ولأنها ذات أهمية رمزية في فتح فصل جديد في التاريخ السياسي للبلد بعد انتهاء خمسة عقود من النزاع. ونهنئ كلا من حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على التزامهما وتحقيق ذلك الإنجاز الهائل. كما نهنئ الرئيس المنتهية ولايته، السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، على الشجاعة والالتزام الذين أبداهما في توجيه عملية السلام.

وفي حين واصل الكولومبيون التحلي بالصبر والمثابرة في مواجهة التحديات التي طرحتها عملية التنفيذ، إلا أنهم لا يزالون يواجهون مشاكل خطيرة في جعل أحكام اتفاق السلام حقيقة واقعة، وينبغي للمجلس أن يواصل توفير كل الدعم الضروري للأطراف الكولومبية في جهودهم الرامية إلى معالجة تلك التحديات والإسراع بتنفيذ الاتفاق الكامل.

وعلى نحو ما لاحظ تقرير الأمين العام، فإننا نشعر بتشجيع كبير إزاء النية التي أعرب عنها الرئيس المنتخب إيبان دوكي لطي صفحة الاستقطاب وبناء توافق في الآراء بشأن الأهداف المتوخاة في اتفاق السلام. وبينما يشجعنا عزمه على الإبقاء على الأجزاء الأساسية للاتفاق، نود أيضا أن نشدد على أنه سيلزم توخي الحذر الشديد عند إدخال أي تحسينات عليه بغية تجنب العواقب غير المقصودة التي يمكن أن تؤثر على عملية التنفيذ. ونسلم بالإنجازات الكبرى التي حققتها المحكمة الدستورية في مراجعة التشريعات المتصلة بالسلام، بما في ذلك القوانين التشريعية التي أسست مقاعد للقوات المسلحة الثورية الكولومبية في مجلس النواب، وصندوق للأراضي، وغيرها من التدابير الرامية لتحسين الحصول على الأرض وتعديل وحدة الحماية الوطنية لتشمل المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي كموظفين للحماية اللصيقة. ويمكن لهذه التدابير أن تعزز الأمل والإيمان في تنفيذ اتفاق السلام.

كما ندرك المسائل الحساسة التي لا تزال تتطلب التعامل الحذر. ويمكن أن تتعقد المهام المقبلة في توطيد السلام في البلد جراء تزايد العنف في مناطق النزاع، وتأخر إعادة إدماج المقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية في الحياة المدنية، ومسألة الحصول على ملكية الأرض، وعدم وجود المؤسسات الحكومية في الأماكن التي تركها المقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية أو عدم كفايتها، واستمرار عمليات قتل قادة المجتمعات المحلية والأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية وأسرهم، وكذلك المسائل الأخرى التي تم تسليط الضوء عليها في تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، فإن الميثاق الوطني لمكافحة العنف وعمليات القتل الذي وقعه الرئيس المنتهية ولايته والرئيس المقبل، والمؤسسات الرئيسية في الدولة، والأحزاب السياسية سيكون له دور أساسي في التصدي لأنماط العنف المتزايد، لا سيما في المناطق الريفية في كولومبيا.

وفيما يتعلق بالمفاوضات بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، يشجعنا ورود تقرير بمواصلة الطرفين للجولة السادسة من المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق أفضل لوقف إطلاق النار. ونحث الأطراف على المشاركة بصورة بناءة في المناقشات بحسن نية بغية التوصل إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق النار، فضلا عن اتفاق سلام دائم.

ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام أرنو، وموظفي الأمم المتحدة في كولومبيا على كل ما بذلوه من جهود لدعم اتفاق السلام. كما نكرر الإعراب عن تقديرنا لبلدان المنطقة والشركاء الدوليين الآخرين الذين يواصلون دعم تنفيذ اتفاق السلام على نحو وثيق. وأخيرا، نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد على دعمنا المستمر للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الكولومبي، وتضامننا مع كولومبيا حكومة وشعبا في جهودهم الرامية إلى فتح صفحة جديدة والسير صوب تحقيق سلام مستدام.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بفخامة السيد أوسكار نارانخو، نائب رئيس جمهورية كولومبيا، في اجتماع المجلس اليوم. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

إن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في أيار/مايو من هذا العام كانت أكثر انتخابات سلمية وشاملة في كولومبيا على مدى أكثر من ٥٠ عاما. ونهنئ الرئيس المنتخب، السيد إيبان دوكي، ونأمل في وجود تعاون مثمر وصادق وصريح بين الإدارة الجديدة والمجلس.

ونظرا لأن عملية السلام لا تزال تمثل نجاحا لا يمكن إنكاره للمجتمع الكولومبي، نود أيضا أن ننوه بالدور الذي لا شك

فيه للرئيس سانتوس كالديرون وقادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية، الذي مكن من التوصل إلى اتفاق وحوله من قطعة ورق إلى واقع على الأرض. إنه يعمل بمثابة مصدر إلهام في جميع أنحاء العالم، ويبعث برسالة مفادها أن تحقيق السلام أمر ممكن، حتى وإن لم يكن من الممكن تصوره قبل سنوات قليلة. ولا تزال الإرادة السياسية المكثفة مطلوبة من كلا الجانبين بغية الدفع قدما بعلمية السلام. ونعتقد اعتقادا قويا بأن الأطراف ستظل متحدة. ونأمل أن يتم احترام الجدول الزمني العام لتنفيذ عملية السلام على الرغم من الصعوبات التي تواجه ذلك. ونحيط علما بالدورة السادسة التي أطلقت مؤخرا من المحادثات مع جيش التحرير الوطني في هافانا، ونأمل أن تحقق نتائج ملموسة.

إن قبول مجلس النواب للنظام الداخلي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وجلسات الاستماع العامة الأولى، إلى جانب تدشين مجلس النواب الجديد بوجود ١٠ ممثلين عن الحزب السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية يبعث برسالة إيجابية.

ولا تزال مسألة الأمن تمثل مشكلة. ويساورنا القلق إزاء استمرار انعدام الأمن في بعض المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك زيادة عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين والمحليين. وهذا يؤجج انعدام الثقة الاجتماعي في استعداد الحكومة للوفاء بالتزاماتها. ويتعين أن تحقق خطة الحكومة المسماة ”خطة حُرس“، التي تم تنفيذها في أضعف البلديات، الأثر المنشود. ويكفي القول إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير قتل ٢٢ شخصا آخر من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية. كما أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة، تتزايد زراعة الكوكا. وهناك صلة وثيقة بين الاتجار بالمخدرات والانتشار الواسع النطاق لانعدام الأمن في بعض المناطق القريبة من الطرق الاستراتيجية للاتجار بالمخدرات. وإننا نؤمن بقوة بأن الميثاق الوطني لمكافحة العنف الذي وقع عليه في ٩ تموز/يوليه الرئيس المنتهية ولايته سانتوس والرئيس المنتخب دوكي، فضلا عن المؤسسات الحكومية الرئيسية والأحزاب السياسية، يمثل خطوة رئيسية نحو ضمان ألا يشعر القادة الاجتماعيين بالخوف على حياتهم.

وتشكل إعادة الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكامل للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي أمرا أساسيا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن اعتماد المرسوم التاريخي الذي يمكن المقاتلين السابقين من الحصول على ملكية الأراضي سيوفر أقوى حافز ممكن للأغلبية من الأفراد السابقين في هذه القوات، مما يساعدهم كثيرا في عملية إعادة الإدماج الصعبة. ونأمل أن يتم تنفيذه في أسرع وقت ممكن بعد أن انتهت فترة الانتخابات.

إن الجهود التي بذلها المجلس الوطني لإعادة الإدماج بغية ضمان اتّباع نهج أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية وإعادة الإدماج الاقتصادي واضحة وتحظى بحسن القبول. ونؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا بتحقق المساواة التامة بين النساء والرجال في المشاركة في عملية السلام.

وختاما، تعرب بولندا عن تأييدها التام لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي لا تزال تضطلع بدور حيوي في تيسير تنفيذ اتفاق السلام. ونثني أيضا على الدور الذي يؤديه الفريق القطري وجميع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان. وفي حين تواصل عملية السلام إحراز تقدم كبير، فإن من الأهمية بمكان زيادة المشاركة الفعالة من جانب الأمم المتحدة في كولومبيا.

السيد ميشو (فرنسا) (*تكلم بالإسبانية*): أود بداية، أن أرحب بفخامة السيد أوسكار نارانخو تروخييو، نائب رئيس كولومبيا، وأعرب له عن تقديري لالتزامه الشخصي بالسلام، والدور الذي اضطلع به في المفاوضات وفي تنفيذ اتفاق السلام مع القوة الثورية البديلة المشتركة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على حسن إحاطته وعلى العمل المثالي الذي أداه بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وقد أبدت السلطات الكولومبية، وخاصة الرئيس سانتوس كالديرون، شجاعة سياسية استثنائية كانت مصدر إعجاب وإلهام للمجتمع الدولي بأسره. وعلى الرغم من الشكوك والانتقادات، شرعت السلطات نفسها في عملية سلام تاريخية مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وضاعفت جهودها الرامية إلى تنفيذها. ويقوم السيد جون - إيف لو دريان وزير بلدنا للشؤون الأوروبية والخارجية، حاليا بزيارة كولومبيا، وسيغتنم الفرصة للتشديد مجددا على دعم فرنسا الثابت لهذه العملية، فضلا استعدادنا لمواصلة دعم الشعب الكولومبي على طريق السلام. وتلك هي الرسالة التي سينقلها إلى الرئيس المنتخب، السيد إيبان دوكي، الذي سيتشرف بلقائه خلال زيارته.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، بدور رئيسي في تنفيذ اتفاق السلام، وذلك بتقديم الدعم اللازم لعملية نزع السلاح والانتقال السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وأود التركيز على ثلاث نقاط اليوم فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية في كولومبيا.

أولا، أعربت فرنسا عن تهانيها إلى السلطات الكولومبية على تنظيم وعقد الانتخابات الرئاسية بصورة ناجحة في ٢٧ أيار/مايو و ١٧ حزيران/يونيه. وقد أكدت تلك الممارسة الديمقراطية التي أعقبت الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في آذار/مارس تطور الحياة السياسية الكولومبية واتجاهها نحو مناخ سلمي أكثر، فضلا عن زيادة مشاركة المواطنين الكولومبيين في العملية الديمقراطية. وندعو في ذلك الصدد، السلطات المنتخبة إلى مواصلة تنفيذ جميع جوانب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، المبرم مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، كونها حجر الزاوية في النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، فضلا عن العفو عن المحتجزين والبحث عن عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يُزعم أنهم في عداد المفقودين. وتلك الالتزامات من جانب الدولة الكولومبية هي نفسها التزامات السلام المتعهد بها أمام المجتمع الدولي، ومن الضروري الوفاء بها كاملة.

وتتعلق النقطة الثانية بأمن النساء والرجال الذين يعملون من أجل السلام في المناطق المتضررة من النزاع. وتدين فرنسا بشدة قتل قادة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان المشاركين في برامج الاستعاضة عن الكوكا. وبالرغم من التزام السلطات الكولومبية بالحد من مستوى العنف، فلا تزال الحالة مثيرة للقلق الشديد. وفي سياق تسعى فيه الجماعات المسلحة غير المشروعة إلى استعادة السيطرة على المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات المسلحة الثورية الكولومبية، فلا يزال هناك وقت طويل قبل أن يبدأ السكان المحليون جني فوائد السلام. ولذلك، ندعو إلى مواصلة بذل الجهود، بما في ذلك نشر الخدمات الحكومية وقوات الأمن والمؤسسات المدنية في تلك المناطق. وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في سياق النزاع، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، ويجب استمرارها.

وأخيرا، أود أن ألفت انتباه المجلس مرة أخرى إلى نقطة رئيسية أخرى تتعلق بإعادة الإدماج ومستقبل عملية السلام: الحصول على الأراضي ومصادر الدخل. وبعد حل مسألة الحصول على الأرض ويصبح استرداد الأراضي المنهوبة خلال فترة النزاع موضوعا للإجراءات القانونية، ينبغي إيلاء الأولوية للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تفتح آفاق مستقبل للمقاتلين السابقين ضمن نسيج المجتمع الوطني الكولومبي. ولا شك أن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي تلك التي

ترتبط ارتباطا وثيقا بتوفير الخدمات الحكومية في أكثر المناطق ضعفا، هي العنصر الأساسي لنجاح عملية السلام المستدام. وهي تحظى بدعم كبير من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك فرنسا والاتحاد الأوروبي من خلال مختلف الوسائل المالية. وتعتمد عليها عملية استعادة الأراضي التي دمرت خلال نصف قرن من النزاع.

ويحق لجميع الكولومبيين، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، أن يفخروا باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ويقتضي توطيد ذلك السلام أكثر من ذي قبل، تعزيز وحدة الأمة الكولومبية وهي تمر بمرحلة جديدة سيتمتع فيها المقاتلون السابقون بوضعهم الكامل في نسيج المجتمع الكولومبي. ونأمل أن تختار الجماعات الأخرى كذلك نبذ العنف، على النحو الذي نتوقعه من جيش التحرير الوطني. وبالتالي، تدعو فرنسا السلطات الكولومبية الجديدة إلى مواصلة تنفيذ الاتفاق وتضمن النجاح الملحوظ لعملية السلام في كولومبيا.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لبداية، أود أن أرحب بفخامة نائب رئيس كولومبيا، السيد أوسكار نارانخو تروخيو، في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص أرنو على إحاطته الإعلامية، وعلى الدور النشط الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وترحب كازاخستان بجميع التطورات الإيجابية في كولومبيا، وتثني على الجهود الكبيرة التي بُذلت لضمان عدم انتكاس عملية السلام. وفيما يتعلق الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس، وهي الأولى من نوعها التي تجرى في كولومبيا منذ التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي في ٢٠١٦، فإننا نأمل أن تفي الإدارة الجديدة بالتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وأن تكفل ذلك وتستفيد من المكاسب المحققة لصالح جميع الكولومبيين. ونأمل، مع أداء أعضاء الكونغرس الجديد القسم في ٢٠ تموز/يوليه، الإسراع بتنفيذ التشريعات المتصلة بالسلام، خاصة وأنه يكتسي أهمية بالنسبة للإصلاحات السياسية والريفية الهامة.

ويسعدنا أن نعلم أن كولومبيا هي أول بلد ينشئ نظاما للعدالة الانتقالية. ونحن على ثقة من أن الهيئة التشريعية الكولومبية والقوى السياسية ستبذلان جهودا متفانية لتحقيق العدالة. ومن الضروري أيضا أن تلتزما بتوطيد السلام وضمان حسن سير النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار المقترح في اتفاق السلام. وترحب كازاخستان بعقد جلسات الاستماع العلنية الأولى ضمن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وتتطلع إلى التشغيل الفعال للمؤسستين الأُخريين في نظام العدالة: لجنة تقصي الحقائق، والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين يُزعم أنهم في عداد المفقودين.

ونشعر في الوقت نفسه بالقلق العميق إزاء استمرار العنف الدموي ضد القادة الاجتماعيين والناشطين الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وترحب كازاخستان بالتدابير الثمانية الجديدة التي أعلنها الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون، لكي تتخذ علاوة على المبادرة السابقة ببدء نظام للاستجابة السريعة وإعادة تنظيم الجيش. ونأمل أن تساعد هذه التدابير، إلى جانب ميثاق نبذ العنف ضد القادة الاجتماعيين الذي اعتمد مؤخرا، في ضمان الأمن الجماعي لجميع الفئات المهددة، وكذلك في الحد من التهديد بالقتل. وتشعر كازاخستان أيضا بالفزع إزاء هشاشة الوضع الأمني الحالي للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وأفراد أسرهم، الأمر الذي يرجح أن يضر بإعادة إدماجهم في المجتمع. ومع ذلك، نعتقد أن الحكومة الكولومبية والأطراف المعنية ستبذل قصارى الجهود الممكنة لتفادي تصعيد العنف، فضلا عن ضمان الاستمرار السلس لعملية السلام ونجاحها.

ونرحب باستمرار محادثات السلام بين الحكومة الكولومبية وآخر ما تبقّى من جماعة حرب العصابات: جيش التحرير الوطني. ومع ذلك، تلاحظ كازاخستان، مع الأسف، أن الأنشطة العدائية لجماعات الميليشيات المنتشرة في المنطقة الحدودية الكولومبية – الإكوادورية قد أسفرت عن قتل عدد من الأشخاص الأبرياء. ونأمل أن تتمكن الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني من التوصل إلى وقف ثنائي لإطلاق النار خلال الجولة السادسة للمشاورات الشاملة التي بدأت في ٢ تموز/يوليه.

ونحض أيضا الإدارة المقبلة في كولومبيا على مواصلة المفاوضات تحقيقا لذلك الهدف.

ختاما، إن كازاخستان تؤكد من جديد التزامها الثابت بعملية السلام الكولومبية وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهدها من أجل تعزيز المصالحة.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي أدلى به السيد جان أرنو، التي لا تقدم صورة واضحة ومفصلة ودقيقة للحالة الراهنة في كولومبيا فحسب، بل وتبين الجهود الجارية التي يبذلها فريق الأمم المتحدة لدعم عملية السلام في البلد. ونرحب أيضا بحضور فخامة السيد أوسكار أدولفو نارانخو تروخييو، نائب رئيس كولومبيا.

والاختتام الناجح للانتخابات الرئاسية الأخيرة المعقودة في نهاية أيار/مايو وبداية حزيران/يونيه يمثل خطوة أخرى إلى الأمام في العملية السياسية في كولومبيا، التي ما فتئت مستمرة منذ الانتخابات التشريعية الناجحة في ١١ آذار/مارس. إنه يوضح النوايا الحسنة للشعب الكولومبي والتقدم المحرز، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، مما يدل على التغييرات الإيجابية في سياساتها الوطنية.

لكننا نلاحظ بقلق شديد المواجهات التي لا تزال تحدث في البلد على الرغم من الاتفاق الموقع الذي اعترفت به جميع الأطراف والمؤسسات والأحزاب السياسية والرئيس. يساورنا القلق من أن يتقوض كل التقدم المحرز. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف في العملية السياسية الكولومبية، على الرغم من تغير الحكومة، إلى العمل معا لضمان تنفيذ اتفاق السلام، الذي يحظى بتأييد أعضاء مجلس الأمن بالإجماع والذي أكد بشأنه ممثلو الأحزاب السياسية الرئيسية في البلد على الحاجة لضمان استحالة العودة إلى الوراء.

ولضمان تطور العملية السياسية الكولومبية، يجب على الحكومة الجديدة تيسير تحسين المكاسب التي تحققت بالفعل فيما يتعلق بإعادة إدماج وأمن مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقين. ويجب أن تسمح لهذه العملية بالاستمرار وتضع استراتيجيات وتتخذ التدابير اللازمة لإعادة إدماج أعضاء تلك الجماعة في المجتمع، وتوفير ما يلزم من الحماية والأمن في المناطق التي كانت تحتلها القوات المسلحة الثورية الكولومبية وأيضا حماية الآلاف من الأطفال والنساء الذين شردهم القتال وضمان حقوقهم كأعضاء في المجتمع المدني.

والحكومة الكولومبية مدعوة إلى اتخاذ إجراءات لمصلحة ولصالح شعب كولومبيا، الذي طالما كان ضحية للخلافات الكثيرة التي ما زالت قائمة للأسف حتى هذا اليوم وإن كانت على نطاق أضيق. ونشجع الحكومة على مواصلة المشاركة في المفاوضات التي تجري في كوبا مع جيش التحرير الوطني.

ونشير إلى أنه في حالة أي مشكلة، يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أولا، لأنه تكمن فيها الأساس لتحقيق السلام الدائم المنشود في هذه الحالة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى كلمات رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، صاحب الفخامة تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، خلال اجتماع المائدة المستديرة

السادس للحوار الوطني الذي عقد في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ من هذا الشهر بين الحكومة والأحزاب السياسية في بلدنا، حين قال:

”الضامن الرئيسي للوحدة الوطنية وتوازن مؤسسات الدولة بمقتضى المميزات الممنوحة لها بموجب القانون، هي الحكومة، التي يجب أن تكفل تلبية احتياجات الناس من أجل نزع فتيل الانقسامات المحتملة والتغلب على التحديات التي تواجه البلد.“

ختاما، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكل العمل الشاق الذي يقوم به مجلس الأمن في كولومبيا بموجب حماية القرارات التي اعتمدت في هذه القاعة وفي احترام لميثاق الأمم المتحدة لوضع حد للحالة التي أضرت بالشعب الكولومبي لعدة عقود.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، السيد الرئيس، أرحب مجددا في مجلسنا بالسيد أوسكار أدولفو نارانخو تروخييو نائب رئيس كولومبيا. وأتوجه بالشكر كذلك إلى السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على إحاطته الإعلامية القيمة وعرضه الشامل لأبرز الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ما زالت تواجه عملية السلام في كولومبيا. ونجدد هنا دعمنا الكامل لعملية السلام في كولومبيا

في جولتها القادمة بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني التي نأمل بأن تتكلل بالنجاح من أجل تحقيق طموحات الشعب الكولومبي في الوصول إلى ما يصبو إليه في بيئة آمنة وسالمة يسودها التسامح والاندماج وتكون أرضية سانحة ومدخلا للتقدم والتطور الاقتصادي في كولومبيا.

ونشيد بعقد الانتخابات الرئاسية الأخيرة بنجاح وبمشاركة واسعة للناخبين الكولومبيين في أجواء آمنة، مما يعكس الرغبة الصادقة لجميع الأطراف الكولومبية لتحقيق الاستقرار والسلام الدائمين. ونتقدم هنا بالتهنئة للرئيس المنتخب إيبان دوكي، ونعرب عن تطلعنا لاستمرار الحكومة الكولومبية الجديدة في العمل بموجب اتفاق السلام واستكمال ما تبقى منه من بنود لتحقيق السلام والاستقرار المنشودين.

ولا يفوتنا كذلك الإشادة بالجهود المبذولة من قبل الرئيس سانتوس وقادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية لتغليبهم مصلحة كولومبيا فوق كل اعتبار. فافتتاح مجلس النواب أعماله بتمثيل من نواب القوات المسلحة الثورية الكولومبية خير دليل على ذلك. ونثني على جهود الحكومة الكولومبية الحالية على ما تحقق من تحسن الوضع الأمني وتقدم في المجالات التشريعية والعدالة الانتقالية وإعادة إدماج المقاتلين السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية.

ونؤكد هنا على أهمية استمرار تقديم الضمانات الأمنية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية لإدماج الأعضاء السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية وحماية قادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والرموز الدينية. وندعو إلى تعزيز الاهتمام بفئة النساء والشباب وإشراكهم ضمن المبادرات المتصلة برسم السياسات الوطنية الإصلاحية وجعلهم جزءا من الحل ورعاة للمستقبل.

وفي هذا الصدد، نتطلع لإتمام الاستفتاء المقرر في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٨، والذي سوف تجريه الحكومة الكولومبية حول إدارة الموارد العامة في إطار جهود مواجهة الفساد بكل شفافية. ختاما، السيد الرئيس، تشيد دولة الكويت بالجهود الكبيرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق برئاسة السيد جان أرنو في التنسيق مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ودورها في دعم المبادرات الوطنية وتحقيق الاستقرار والسلام في كولومبيا. ونجدد دعمنا لحكومة كولومبيا والممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم

المتحدة في مساعيهم لتحقيق ما يصبو إليه شعب كولومبيا من أمن واستقرار وازدهار لبلدهم.

ختاما السيد الرئيس تشيد دولة الكويت بالجهود الكبيرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق برئاسة السيد جان أرنو بالتنسيق مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ودورها في دعم المبادرات الوطنية، وتحقيق الاستقرار والسلام في كولومبيا. ونجدد دعمنا لحكومة كولومبيا كذلك، وللمثل الخاص للامين العام ولبعثة الأمم المتحدة في مساعيهم لتحقيق ما يصبو إليه شعب كولومبيا من أمن واستقرار وازدهار لبلدهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا السويد.

أود أولا أن أشكر السيد جان أرنو على عمله الممتاز وعلى الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها اليوم. وأود أن أكرر تأكيد دعم السويد الكامل لجهوده وجهود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

كما أرحب بنائب الرئيس نارانخو في هذه القاعة اليوم. ونشكره على مساهمته الشخصية الهامة للسلام في كولومبيا. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، من خلاله، بالرئيس خوان مانويل سانتوس وقيادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) لعزمهم فتح صفحة جديدة وتحقيق السلام لصالح جميع الكولومبيين. والواقع، إن تحول القوات المسلحة الثورية الكولومبية من حركة حرب عصابات إلى حزب سياسي أمر تاريخي ولا رجعة فيه. كما نهنئ شعب كولومبيا على الانتخابات الأخيرة وعلى الرئيس الجديد دوكي الذي سيتولى مهامه قريبا. ويدل اتفاق السلام الكولومبي على أنه يمكن تسوية النزاعات بالحوار بدلا من السلاح. وعلى هذا النحو، فإن هذا نموذج ملهم.

وسيقتضي التأكد من تحقيق الفوائد الكاملة لعملية السلام مواصلة الاستثمار في تنفيذها. ونعرب عن ترحيبنا لأن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، إحدى العناصر الرئيسية لاتفاق السلام، قد بدأت تؤدي عملها الحاسم. وقد صُممت واتُفق بشأنها، بهدف ضمان الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، ومن شأن الوفاء بهذا الالتزام أن يساعد على معالجة الانقسامات الناجمة عن عقود من النزاع.

ويعد العنف المستمر ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المحلي وأفراد القوات المسلحة الثورية وأفراد أسرهم، وتزايد عدد حالات قتلهم، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/723) مصدر قلق بالغ. كما يؤكد ذلك ضرورة ملء الدولة لفراغ السلطة – وبذل قصارى الجهود من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكها، والمحافظة على سيادة القانون. وهذا من مصلحة جميع الكولومبيين.

وفي هذا الصدد نرحب بالميثاق الوطني الذي وقعه كل من الرئيس سانتوس والرئيس المنتخب دوكي، ومؤسسات الدولة الرئيسية والأحزاب السياسية. ونحن نشجع حكومة كولومبيا على أن تزاوج بين جهودها لتوفير الأمن في المناطق المتضررة من النزاع وذلك من خلال تقوية وجود السلطات والوكالات المدنية التي تقدم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية.

لقد أتاح اتفاق السلام فرصة تاريخية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون في جميع أنحاء كولومبيا. ولاغتنام هذه الفرصة يلزم قيام جميع مكونات الدولة الآن بجهد مضاعف ومتواصل لدعم اتفاق السلام الأوسع نطاقا، بما في ذلك الإصلاح الريفي الشامل، ليتسنى تحقيق مكاسب سلام ملموسة بسرعة لجميع الكولومبيين.

وتعد إعادة الإدماج السياسي والقانوني والاجتماعي الاقتصادي الكامل لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة في كولومبيا أمرا بالغ الأهمية. ويشمل ذلك كفالة إحراز

التقدم بشأن إقامة مشاريع إنتاجية، والمسألة الرئيسية المتمثلة في إمكانية الحصول على الأراضي من أجل إعادة الإدماج.

ونود أن نسلط الضوء على أهمية التوصية الواردة في التقرير بشأن أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية وسيادة القانون في مناطق النزاع السابقة. ونود أيضا أن نشدد على أهمية برنامج تشجيع الاستبدال الطوعي للمحاصيل غير المشروعة، الذي يمكنه أن يوفر للسكان فرصة تحقيق دخل قانوني ويمكن التنبؤ به.

إن اتفاق السلام في كولومبيا نموذج للإدماج. ولتحقيق النجاح في توطيد السلام، ينبغي أن يكون تنفيذ عملية السلام شاملا للجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز العمل الهام الذي اضطلعت به البعثة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، فضلا عن المشاركة مع الجماعات النسائية وجماعات الشباب في كولومبيا.

وأخيرا، نرحب بالمحادثات الجارية بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، ونؤكد من جديد وجوب وقوف الأمم المتحدة ومجلس الأمن على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين بطريقة مجدية. وستساعد السويد العملية قدر الإمكان باعتبارها عضوا في ”مجموعة بلدان الدعم والمتابعة والتعاون على طاولة المفاوضات“.

وخلال السنتين الماضيتين، سار المجلس في درب السلام مع حكومة وشعب في كولومبيا. ونحن نتطلع إلى مواصلة مشاركتنا البناءة مع الحكومة المقبلة بالنظر إلى التزام المجلس بدعم تنفيذ اتفاق السلام.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس كولومبيا.

السيد نارانخو (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): بعد مضي عشرين شهرا على التوقيع على اتفاق إنهاء النزاع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية و ١٢ يوما على انتهاء ولاية الرئيس خوان مانويل سانتوس، أنقل إلى مجلس الأمن، وإلى الأمم المتحدة، وإلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، الشكر والتقدير من حكومتي ومن ٥٠ مليون كولومبي. ونحن ممتنون للدعم الثابت من أجل بناء السلام في بلدي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، بما أن هذا هو بياننا النهائي أمام المجلس عقب التقرير الثالث للبعثة، على التوالي، لمخاطبة العا لم بأسره ومواطنينا، والدعوة إلى السلام، باعتباره الخير الأسمى للمجتمع، بغية حمايته وصونه. وتعني حماية السلام في كولومبيا، من حيث المبدأ، التسليم بأن الجهود التي تبذلها قيادة الرئيس سانتوس لتحقيق السلام لا تستند إلى أي حسابات سياسية، بل لاعتقاد أخلاقي بأن من الملح وضع حد لـ ٥٣ سنة من العنف، الذي أنهى حياة ٠٠٠ ٢٢٠ كولومبي للأسف. إن إنهاء النزاع بهذه القناعة يعني الإقرار بأن خمسة عقود من المواجهات الداخلية أسفرت عن أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ ٨ ضحية في بلدنا. وصون السلام يعني الوفاء بالتزاماتنا بموجب الاتفاق، على أن يكون مفهوما أن تلك الالتزامات لا تلزم أي إدارة، بل تلزم الدولة بأكملها والمجتمع عموما. إن صون وحماية السلام يعني عدم تجاهل التقدم الهام الذي أحرز في وقت قياسي. وقد ذكر السفراء ذلك خلال هذه الجلسة.

فبعد ٥٣ سنة من النزاع المسلح، جرى تسليم الأسلحة في غضون تسعة أشهر، أي في وقت قياسي، قبل عام ونصف العام من الجدول الزمني. فالقوات المسلحة الثورية الكولومبية، تلك المنظمة التي حملت السلاح وتحدت الدولة والمجتمع الكولومبيين، تحولت إلى حزب سياسي، في وقت قياسي. وهذا الحزب السياسي يحتل الآن مقعدا في مجلس الكونغرس في كولومبيا، كما رأينا في ٢٠ تموز/يوليه. وصون السلام يعني أن إعادة إدماج ٠٠٠ ١٣ من مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين تمثل فرصا للحقوق والخدمات والسلامة

الشخصية. وكما ذُكر، يوفر هذا الأمن السياسي، بل يوفر أيضا الأمن من حيث الارتباط من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية بإطار قانوني.

وقد قال السيد جان أرنو، رئيس البعثة، بوضوح أن مسألة إعادة الإدماج بالغة الأهمية. وفي هذا الشأن، أود أن أؤكد للمجلس أن أكثر من ١٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين يحصلون اليوم على مرتب شهري أساسي يعادل ٩٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور في بلدي. كما أود أن أؤكد للمجلس أن ٩ ٠٠٠ يرتبطون بنظامي الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية. وأؤكد للمجلس أننا نحرز تقدما، وإن لم يكن بأسرع ما نود لإقامة مشاريع إنتاجية على أرض الواقع. وأود أن أشاطركم خبرا جيدا ذكر أثناء الجلسة. إن حكومة الرئيس سانتوس تركت للإدارة التي ستخلفها وثيقة سياسة عامة للأمدين المتوسط والطويل. وهذا يعني أن هناك خريطة طريق واضحة تجعل الإدماج مستداما.

إن صون وحماية السلام يعنيان تكثيف الجهود من أجل مواصلة الحد من العنف.

لن نكل أبدا من القول بأن كولومبيا، نتيجة لهذا الاتفاق، شهدت في عام ٢٠١٧ أدنى معدل من القتل في السنوات الـ ٤٢ الأخيرة. ومن المحزن أننا نواجه تناقضا رئيسيا في هذا الصدد. على الرغم من أن معدل القتل يتناقص، فقد ارتفع عدد التهديدات والهجمات ضد القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

كما فعل أعضاء المجلس، أود أن أشدد، على أنه تحت قيادة الرئيس سانتوس، ثمة حقيقة جديرة بالإشارة مفادها أن الأمة بأسرها قد توحدت كلمتها في إطار اتفاق سياسي شامل، ولا توجد فروقات ابتداء من المستوى المحلي حتى المستوى المركزي. ونأمل أن يصبح هذا الميثاق السياسي ضد العنف أداة قوية جداً، تجسد الحاجة الماسة إلى التخلي عن ثقافة الصراع القديمة التي يعتبر الموت فيها جزءا من الحل. نسعى الآن لضمان حماية الحياة بوصفها ضرورة اجتماعية ذات قيمة سامية ومثلا أعلى مقدس. إن منطق الموت من أجل الحياة هو التحدي الحقيقي الذي نواجهه بعد خمسين عاماً من الحرب.

الحفاظ على السلام يعني الاعتراف بشرعية نظامنا الشامل للحقيقة والعدالة، وجبر الضرر، وعدم تكرار الخطأ، وتعزيز هذا النظام. ونود أن نقول اليوم، من دون أي إفراط في التفاؤل، أننا نشعر بارتياح كبير إزاء حقيقة مؤداها أن الولاية القضائية الخاصة بالسلام، من خلال جلسات الاستماع التي عقدتها، قد أعطت أولوية للتعامل مع المآسي الثلاث للحرب: مأساة الاختطاف التي جرت خلال ٥٣ عاماً من النزاع؛ ومأساة تجنيد القصر – الأطفال، والبنات والأولاد والمراهقين – في تلك الحرب؛ وما هو معروف في بلدي كحالات إيجابية كاذبة: وفاة مواطنين أبرياء في سياق الصراع.

إن جلسات الاستماع هذه جزء أصيل من نظام فعّال للعدالة الانتقالية يتمثل هدفه في تقديم أولئك الذين كانوا متورطين بأي شكل من الأشكال في هذا النزاع الداخلي المسلح، والذين انتهكوا القوانين وحقوق الإنسان إلى العدالة ومعاقبتهم على أفعالهم. كما سبق أن قلنا في كثير من الأحيان في الماضي، فهذا النظام يتيح لنا التأكد من أن نتحرك إلى الأمام، على نحو يحقق توازناً بين السلام والعدالة، لكونه أمرا ضروريا بغية التحرك قدما نحو المصالحة.

إن الحفاظ على السلام يعني الاستمرار في ضمان أن يرتكز نهج مؤسساتنا على أكثر من مجرد مكافحة التمرد، ليكون فعالا في جميع أراضينا – وهي أراضٍ لا تعتبر الآن مسرحا للعمليات العسكرية بل إنها أرض يجري فيها تهيئة الظروف لتحول المجتمعات المحلية. ونحن ندرك جيدا أن علينا أن نواصل التقدم في فهمنا لتغيير هذا المنطق والوصول إلى جميع تلك الأراضي، بحيث لم تعد كولومبيا دولة ”بوليسية“ أو عسكرية، بل دولة موحدة

تحمي مجتمعاتها. فصون السلام والحفاظ عليه يعني الاعتراف بالدعم القيم من المجتمع الدولي، ونود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا لذلك الدعم.

إذا كان هناك أي عنصر موحد للالتفاف حول السلام في كولومبيا، فهو الدعم الثابت من المجلس. ونحن نقول لمواطنينا وللعالم بأسره أن الكلمات تعجز عن التعبير عن امتناننا للطريقة الإجماعية التي أيد بها المجلس جهود بناء السلام في بلدنا. وبرغم عمل المجلس وملاحظات وتوصيات البعثة، نفهم أنه لا تزال توجد تحديات أمامنا.

نعلم أننا إذا سرنا على الدرب المفضي قدما، سيتعين علينا أن نعطي الأولوية في المقام الأول إلى الحفاظ على الحياة في تلك المناطق حيث بدأ القادة يتكلمون صراحة عن تأييد المشاركة الديمقراطية في البلاد. ثانيا، يجب علينا أيضا المضي قدما للتغلب على المأساة التاريخية في كولومبيا، أي الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أنه نظراً لانتهاء الصراع المسلح مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، للمرة الأولى طيلة ٣٥ عاماً من تلك المأساة، أصبحت لدينا الآن فرصة فريدة في نوعها. وبدلاً من وضع استراتيجية لمكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة وإنتاج المخدرات، يمكننا، كما نفعل حاليا، تحديد برنامج استبدال المحاصيل حيث أن الـ ٠٠٠ ١٢٤ أسرة التي أعربت عن رغبتها في التخلي عن هذا النشاط غير المشروع يمكنها أن تكسب رزقها على نحو قانوني.

ويجب علينا أن نعزز جهودنا لمكافحة الجريمة المنظمة، لأننا لسنا ساذجين حيال ذلك. تواجه كولومبيا الآن ضغوطا من المنظمات الدولية للاتجار بالمخدرات العابرة للحدود التي ترغب في الاستمرار في هذه التجارة غير المشروعة. يمكن أن للمجلس المجلس أن يكون على يقين من أن حكومة الرئيس سانتوس ستظل حتى اللحظة الأخيرة من ولايتها تعمل على تعزيز قدرة البلد على احتواء هذا التهديد.

إن الحفاظ على السلام يجب أن يعني أيضا – ونحن نقول هذا دون أي غطرسة أو ادعاء – أن الدروس المستخلصة من عملية السعي إلى وضع حد للنزاع الكولومبي يمكن أن تكون عبرة للدول الأخرى ليتسنى لها أنها، أيضا التغلب على العنف والخلافات، بحيث تصبح تلك الخلافات شيئا من الماضي. قد نكون عاطفيين بقدر ضئيل في عالم يعاني من الكثير من الصراعات، ولكننا نرى أن كولومبيا ربما هي حالة نموذجية.

ندرك أنه بُذلت جهود حقيقية ومبتكرة هنا تستند إلى معايير أخلاقية وحقائق سياسية منطقية ودعم دولي، لذلك في نهاية ولايتنا، نعرب عن امتناننا في هذا الصدد. وبوسع المجلس أن يطمئن إلى أن الحكومة المقبلة للرئيس المنتخب إيفان دوكيه قد قالت بأنها ستواصل إعطاء الأولوية للاتفاقات التي تم التوصل إليها، وستكفل استمرار سير كولومبيا على الطريق المفضي نحو بناء السلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أرفع هذه الجلسة، أود فقط أن أقول – وأنا متأكد من أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس – أننا نعرب عن شكرنا لنائب الرئيس الذي قام بدور محوري ورئيسي، وحاسم وشخصي في كل جميع جوانب التقدم المحرز في عملية السلام في كولومبيا. ونشكره جزيل الشكر على ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.